



usmlo.org

# صوت الثورة

يا عمال كل  
البلدان،  
اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

## أوباما في بويرتوريكو

### لإنهاء الكولونيالية الأمريكية في بويرتوريكو ولدفع التعويضات الآن

FBI واستخدام الإغتيال والإرهاب ضد مقاومي الإحتلال الأمريكي للجزيرة.

للحركة الإستقلالية في الجزيرة تاريخ طويل من مقارعة الوجود العسكري الأمريكي والصدود في وجه الجهود الأمريكية لتجريمها وإستئصالها، بما فيها سجن مقاومي الإستعمار الأمريكي. ومن المطالب الأساسية التي سيرفعها المتظاهرون لدى زيارة أوباما الإفراج عن السجنين السياسي أوسكار لوبيز ريفيرا والمسجون منذ 30 عاماً لنضاله من أجل الإستقلال. تحي صوت الثورة النضال العادل من أجل الحقوق والإستقلال وتضم صوتها بالمطالبة بالحرية لأوسكار وبعودة بويرتوريكو لأهلها.

ومن المسائل الأساسية الحاضرة أبداً هي عرقلة أستقلال الجزيرة وتعمية الولايات المتحدة لواقعة إستعمارها. إذ تتجاهل الدعوات السنوية التي ترفعها لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الإستعمار بشأن إنهاء وضعية بويرتوريكو كمستعمرة. وبإختياره زيارة الجزيرة يسعى الرئيس أوباما إلى إستكشاف حجم المقاومة تجاه الضغوط الأمريكية بالنسبة لسؤال الإستقلال.

*التتمة على الصفحة الثانية*

سيقوم الرئيس باراك أوباما بزيارة بويرتوريكو يوم 14 يونيو وهي أول زيارة لرئيس أمريكي منذ 50 عاماً عندما زارها جون إف كنيدي عام 1961. ومن المتوقع أن يلتقي أوباما بحاكم الجزيرة الجمهوري لويس فورتونيو والذي يؤيد تحول بويرتوريكو إلى ولاية أمريكية، بالإضافة إلى حضور طاولة مستديرة خاصة بالأعمال وإلقاء خطاب في القسم القديم من العاصمة سان خوان. يعيش في الجزيرة حالياً 3.9 مليون بويرتوريكي، ويتجاوزهم عدد من يقطنون في الولايات المتحدة وذلك للمرة الأولى إذ يبلغ 4.1 مليوناً. يعتبر هؤلاء جميعاً مواطنون أمريكيون وفق الولايات المتحدة مع أنه لا يحق للمقيمين على الجزيرة بإنتخاب الرئيس ولا يحظون كذلك بأي تمثيل في الكونغرس. يعكس هذا حقيقة إحتلال وإستعمار الجزيرة من قبل الولايات المتحدة عام 1898 وإستمرار هذا الإستعمار إلى يومنا هذا وهو ما يعني التحكم بالإقتصاد وإلزام سكان الجزيرة بالخدمة في الجيش الأمريكي وتحديد من يمكنه التصويت أم لا وجعل الإنكليزية لا الإسبانية اللغة المعتمدة في المحاكم الفدرالية وسواها. كما يتجلى الإحتلال الأمريكي بالعديد من القواعد العسكرية وإستخدام جزيرة فيغس كحقل للتجارب والتعقيم المنهجي للنساء البويرتوريكيات، وهو من أشكال الإبادة، ومداهمات

## الجدال الدائر حول الهجرة

### لرفض محاولات إسكات وإلهاء صوت الطبقة العاملة

الأجندة الإجتماعية والمناهضة للحرب ويقف بمواجهة القوانين والميزانيات المعادية للعمال وللمهاجرين وللمجتمع الفروضة من قبل الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات.

فهناك صوتان متعارضان: أحدهما يمثل الطبقة العاملة والأخر يمثل أصحاب رؤوس الأموال. وهناك كذلك حلول متعارضة تمثل الصوتين في مسائل الحرب والسلم والفقر والهجرة وسائر المسائل السياسية والإجتماعية الأخرى. في هذا السياق، قام الرئيس أوباما مؤخراً بدعوة الناس "لإضافة أصواتهم إلى دلو النقاش" بشأن الهجرة "وذلك بالتسجيل للمساعدة على موقع البيت الأبيض"، كما أضاف.

*التتمة على الصفحة الثالثة*

شهد يوم الأول من مايو لهذا العام إتحاد عشرات الآلاف من العمال في وسكينسون وإلينيوي ونيويورك وكاليفورنيا وسواها للدفاع عن حقوق العمال والمهاجرين. تمثل هذه التظاهرات صوت الطبقة العاملة والتي تعبر عنه نشاطات أخرى أيضاً مثل الإعتصامات والمؤتمرات وحملات توقيع العرائض. وهو صوت يعلن المطالبة بتسوية الأوضاع القانونية لكافة المهاجرين وإنهاء ترحيلهم. وهو صوت يقف ضد الحروب العدوانية والإغتيالات والإلحاق والإعتداءات التي تقوم بها الطائرات من دون طيار. وهو أيضاً صوت يقف بوجه القوانين التي "تشرع" إلغاء عقود التوظيف والمزايا التقاعدية والإعتداء على النقابات العمالية والإستهداف العنصري الذي تمارسه الحكومة وعمليات الحجز والترحيل الجماعية والتي ترهب مجتمعات برمتها. وأخيراً هو صوت يمثل

إصرارها على مشاركة البويرتوريكيين القاطنين في الجزيرة فقط في التصويت. لا بل يوصي التقرير الرئيس والكونغرس في حال إمتناع الحكومة البويرتوريكية عن تنظيم الإستفتاء إلى الإلزام بإجرائه بقانون "يحدد مسبقاً للشعب البويرتوريكي جملة من الخيارات المقبولة لتقرير وضعية الجزيرة تكون الولايات المتحدة ملتزمة سياسياً باتباعها".

من المستبعد أن يتطرق أوباما إلى وصاية الأمم المتحدة على المسائل هذه، إذ تتابع الولايات المتحدة إستباق الإستفتاء بالإلتزام بإزالة كل سيطرة عسكرية وسياسية إقتصادية لا بل تنكر كون بويرتوريكو مستعمرة. وسيسعى أوباما على الإرجح إلى التركيز على أولوية إجراء إستفتاء توافق عليه الولايات المتحدة. إذ قال في رسالته شهر مارس الفائت: "يسرني قيام فريق العمل بإبجاز توصيات تمكن شعب بورتوريكو من تقرير مصيرهم السياسي. وعلى الرئيس والكونغرس مساعدة الجزيرة على تسوية وضعها السياسي المستقبلي". تدل توصيات التقرير وزيارة أوباما المزمعة إلى نية الولايات المتحدة ضمان سيطرتها على الجزيرة بما فيها المزيد من الإختراق لإقتصادها ولأجهزة حكمها فيما تدعي تأييدها لتقرير المصير. ومن النتائج المحتملة أن تصبح بويرتوريكو ولاية كما حدث مع هاواي.

إن الشيء الوحيد اللازم عمله من قبل الولايات المتحدة هو إزالة كل سيطرة عسكرية وسياسية إقتصادية ودفع تعويضات عن جرائم إستعمارها وأبادتها للبويرتوريكيين بالإضافة إلى تأييد مطلبهم المحق بالإستقلال.

فريق العمل يوصي بالمزيد من السيطرة الأمريكية يمكن معاينة نية الولايات المتحدة عدم تأييد تقرير الشعب البويرتوريكي لمصيره لدى مراجعة توصيات فريق العمل الخاص بالجزيرة في موضوعي الإقتصاد والحكم. لا يشير التقرير إلى إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الجزيرة. فيتحدث عن "ضرورة أن تعمق وكالات إنفاذ القانون الفدرالية من إنخراطها في نظام العدالة الجنائية البورتوريكي لتقديم التدريب المطلوب والمساعدة التقنية اللازمة". ويكون على وزارتي العدل والأمن الوطني الأمريكييتين والوكالات إنفاذ القانون الفدرالية الأخرى تحديد "أصحاب المصلحة الأساسيين في بويرتوريكو للدخول في شراكات" مع أجهزة الشرطة الأمريكية "لتطبيق الإصلاحات الضرورية على النظام الجنائي في الجزيرة" مما يعني تطوير التعاون والتنسيق الرسميين بين الأجهزة. من أولى أيام إستعمارها للجزيرة إستخدمت الولايات المتحدة النظام الجنائي ضد حقوق ومصالح البويرتوريكيين ومنها الإلزام بإعتماد الإنكليزية في المحاكم الفدرالية في الجزيرة لا الإسبانية. كما يوصي التقرير "الرئيس والكونغرس بالعمل على دعم جهود بويرتوريكو لتغيير مقاربة مسألتي الطاقة والبيئة جذرياً". يفصح هذا الخطط الحربية الأمريكية الطويلة المدى التي تقوم على توسيع وضمانة إمدادها بالطاقة على نحو أكبر وهو مايعني ضم كندا ومواردها والسيطرة على النفط المكسيكي ولكن أيضاً "التغيير الجذري" لمقاربة الطاقة والبيئة في بويرتوريكو.

ياتي الحديث عن البيئة من الحكومة التي عمدت إلى تدمير تسميم البيئة والسكان في فيغس، والتي لا يذكر التقرير أي شيء عن

ومن المتوقع أن يدلي أوباما بتصريحات شبيهة لما قاله بعيد صدور تقرير فريق العمل الرئاسي الخاص بوضعية بويرتوريكو في 11 مارس 2011. تأسس فريق العمل هذا أثناء رئاسة بيل كلينتون، وكان أن دعى في الماضي إلى إجراء إستفتاء لتحديد "وضع" بويرتوريكو. ووسع أوباما من تفويضها في ديسمبر 2009 لإصدار توصيات ليس فقط بشأن "وضعية" الجزيرة بل تتعداها إلى "سياسات تشجيع التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والإنماء الإقتصادي في الجزيرة".

وتفادى أوباما في رسالته شهر مارس أي ذكر لتاريخ إستعمار الجزيرة الطويل بالإشارة عوضاً إلى "العلاقة الوطيدة التي نسجها الشعبين الأمريكي والبويرتوريكي لما يزيد عن القرن في مجالات السياسة والإقتصاد والثقافة الإجتماع". ويشير أيضاً إلى التحديات التي تواجهها الجزيرة "في خلق فرص إقتصادية متينة والعمل على جعل الشراكة مع الحكومة الفدرالية [الأمريكية] عادلة ومنصفة والإنخراط في عملية تدعم وتحترم تقرير مصير بويرتوريكو". ويصف تقرير فريق العمل بأنه "خريطة طريق مهمة للرد على مخاوف وطموحات شعب بويرتوريكو". ويختتم بالقول: "ألترم وبشكل راسخ بمبدأ أن الوضعية السياسية للجزيرة يسوى على أساس تقرير المصير لشعب الجزيرة".

يبدو أنه تغيب عن أوباما وعن فريق عمله مفارقة التعبير عن الإلتزام بـ"تقرير المصير" عند إصدار تقرير حكومي أمريكي لا يهدف إلا لتعزيز الهيمنة والسيطرة الأمريكية على الجزيرة. يبني التقرير خلاصاته على أرضية أنه لن يكون هناك إستقلال للجزيرة، وتتحو توصياته الطويلة الأجل إلى تعميق وتوسيع التدخل والسيطرة الأمريكيين في شؤون بويرتوريكو.

ويوصي التقرير في شأن وضعية الجزيرة إلى عدم إتباع المعايير الدولية المتعارف عليها والمنتلة بلجنة الأمم المتحدة لإنهاء الإستعمار والتي تلزم بإزالة أشكال السيطرة العسكرية والإقتصادية والسياسية الأمريكية على الجزيرة قبل أي تصويت على الإستقلال. يعسى تقرير فريق العمل بالمقابل إلى تعزيز الإملاءات الأمريكية بدعوة "كافة الأفرقاء المعنيين، إي الرئيس والكونغرس وقيادة الشعب البويرتوريكي، إلى العمل على تحقيق أن يتمكن شعب الجزيرة من التعبير عن إرادتهم بشأن خيارات وضعية الجزيرة وعلى أن تترجم هذه الإرادة عملياً بحلول نهاية 2012 أو مالا يتجاوزه بكثير". يدعو التقرير في البداية إلى الإستفتاء على رغبة البويرتوريكيين "الإنضمام إلى الولايات المتحدة أو الإستقلال". لا بد أن الولايات المتحدة بحكم إحتلالها وتهديداتها تتوقع "الفوز" بتصويت مماثل لتبرير إستمرار سيطرتها على الجزيرة والزمع بأن أستمرار الإستعمار ما هو إلا "رغبة" الشعب. ويتبع هذا بإستفتاء ثان للتصويت على "خيارات" الوضعية السياسية، "دولة مستقلة أو إتحاد حر أو كومونيلث". يشير التقرير أيضاً إلى نية الحكومة البويرتوريكية إجراء إستفتاء هذا الصيف ويوصي الرئيس والكونغرس "بعدم أي جهد عادل وشفاف وسريع يتوافق مع ويعكس طموحات الشعب البويرتوريكي". وفي تماثل مع ما يحدث في أماكن أخرى من العالم، مثل العراق وأفغانستان وفلسطين، تقضح هذه التوصية أن الولايات المتحدة هي ما يقرر "العادل والشفاف" مع

من أجل "الإستفادة القصوى من موقع مرفأ الأمريكيتين الإستراتيجي لنقل حمولات السفن الأمريكية عبر قناة بنما بتجاه المحيطين الأطلسي والهادئ." ما يغفله التقرير هو الدور العسكري الإستراتيجي الذي سيلعبه هذا المرفأ لتعزيز السيطرة الأمريكية على الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

الهدف من هذه التوصيات هو المزيد من التدخل الأمريكي في هيكلية الحكم في بويرتوريكو والسيطرة على وإملاء إقتصادها ومواردها ونظامها الجنائي وتخصيص قطاعها العام وماشابه. من المحتمل أن يشدد أوباما على بعض هذه التوصيات في محاولة لتظهير قيمة "العلاقة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المديدة" مع الولايات المتحدة.

لا معنى لتقرير المصير في ظل إستمرار سيطرة الحكومة الأمريكية على الحياة السياسية والإقتصادية للجزيرة. إن إلتزاماً أمريكياً بـ "تقرير الشعب البويرتوريكي لمصيره" يعني حكماً إنهاء الإستعمار الأمريكي، وإزالة كافة القوات والقواعد العسكرية وكل وكالات الشرطة وإنهاء كافة أشكال السيطرة السياسية والإقتصادية على الجزيرة، بالإضافة إلى دفع التعويضات وبالتسليم بولاية الأمم المتحدة في موضوع إنهاء إستعمار الجزيرة وبالإمتناع كذلك عن التدخل بما يقرره البويرتوريكيون، سواء كان المقصود الرئيس أم الكونغرس.

*بويرتوريكو للبويرتوريكيين!*

*الحرية لأوسكار لوبيز ريفيرا!*

*لإنهاء جريمة الكولونيلية الأمريكية ولدفع التعويضات الآن!*

ضرورة التعويض عن هذه الجرائم. وبعد نجاح البويرتوريكيين في طرد البحرية الأمريكية من فيغس، يوصي التقرير "بتنسيق جهود البحرية وخفر السواحل ووكالة حماية البيئة ووزارتي التجارة والداخلية" في إستهداف ضمني لكل المستمرين في الدفاع عن فيغس. يتخذ الإعتداء على فيغس هذه المرة شكل الدعوة إلى تطوير "خطة تشترك فيها أجهزة متعددة للحيلولة دون إنتهاك الأراضي والمياه الملوثة". وهي محاولة لتجريم المقاومة المستمرة لا تحمل المسؤولية عن الجرائم المرتكبة بحق البيئة والسكان. يدعو التقرير بويرتوريكو كذلك إلى "الهيكلية التنظيمية لقطاع الطاقة" المعتمد. وهو فاتحة لمزيد من السيطرة الأمريكية على موارد الطاقة وإستبعاد أي شركات طاقة عامة. ومن الأمور التي تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة عليها في الجزيرة أيضاً أدغالها ومواردها الطبيعية الأخرى. في هذا الإطار يدعو التقرير إلى إنشاء "مشروع مصفاة حيوية" يتم تطويره بشراكة "بين القطاعين العام والخاص" لإنتاج الوقود الحيوي ومنتجات أخرى بغرض التصدير. يمكن توقع أن يتمثل الجانب "العام" لهذا المشروع بأموال عامة من بويرتوريكو، وأن يعني الجزء "الخاص" الهيمنة والإستغلال من قبل الإحتكاريات الأمريكية.

وهناك أيضاً مشروع مرفأ الأمريكيتين القاضي بتطوير مرفأ بونسه في بويرتوريكو إلى مرفأ ضخم. يولي التقرير المشروع الأهمية كونه "مشروع إستراتيجي بإمكانه جلب الإستثمارات وتعزيز النمو الإقتصادي في منطقة الكاريبي كلها". وتوصي وزارتي التجارة والأمن الوطني الأمريكيتين بالعمل مع المسؤولين البويرتوريكيين

## تظاهرة بويرتوريكية للمطالبة بالإستقلال وإطلاق سراح السجن السياسي أوسكار لوبيز ريفيرا

من 30 عاماً وذلك لثباته على إدانة جرائم الإستعمار الأمريكي وعلى الدفاع عن حق البويرتوريكيين الكفاح من أجل الإستقلال. ورغم موافاته شروط إخلاء السبيل المشروط، إلا أن المجلس الذي يبيت في الأمر رفض مؤخراً إطلاق سراحه.

تحي صوت الثورة البويرتوريكيين في نضالهم العادل من أجل الإستقلال والحقوق. ونطالب الرئيس أوباما بالتحرك سريعاً لمنح أوسكار لوبيز ريفيرا العفو فوراً.

*المقاومة حق! الحرية لأوسكار!*

*الإستقلال الآن!*

عشية زيارة الرئيس أوباما لبورتوريكو في 14 يونيو، يتوحد البويرتوريكيون مطالبين بالإستقلال وإطلاق سراح السجن السياسي أوسكار لوبيز ريفيرا. يتم العمل على تنظيم تظاهرة للتعبير عن وقوف البويرتوريكيين في سبيل العدالة وأوسكار وكل من يقطن الجزيرة، وذلك للتأكيد على أن بويرتوريكو هي ملك للبويرتوريكيين.

إلقت مروحة واسعة من المنظمات البويرتوريكية المعنية بحقوق الإنسان والمجموعات الطلابية والمناهضة للحرب والمجموعات السياسية المختلفة لحت الرئيس أوباما على منح أوسكار عفواً غير مشروط. يستمر إحتجازه بشكل ظالم في السجون الأمريكية منذ أكثر

### الهجرة- تمة الصفحة الأولى

لعمليات الترحيل في عهده وخطته الحالية الهادفة إلى زيادة عسكرة الحدود وفرض التحقق فدرالياً من هويات كافة العمال بما فيها بطاقة هوية بيوحيوية، لا يترك أي مجال للشك بأنها خير ممثل لأصوات ملاك رؤوس الأموال. فالخلاف الدائر حالياً في الكونغرس لا يشكل إفتراقاً في الأصوات بل خلافات تجري ضمن إطار الدوائر الحاكمة. ما يجمع بينها تبشيرها بالعنف كسلاح مفضل وبالمزيد من عسكرة الحياة والمجتمع وبالتدابير التي من شأنها ضمان طبقة عاملة مجزأة

إذا تجلى الأمر بالحاجة إلى التسجيل مع البيت الأبيض فلا بد أن يتسائل المرء عن ماهية النقاش الذي يدعو له أوباما. لا بد أن يعكس النقاش السياسي في بلد مؤلف من طبقات متعارضة من عمال ورأس ماليين آراءهم وطرق تفكيرهم المتناقضة. فيغياب مايناقض رأس المال يغييب النقاش حول الهجرة أو أي مسألة إجتماعية أخرى تواجه المجتمع.

إن إستعراض ما قام به أوباما لتاريخه، وبخاصة الرقم القياسي

وهو اجماع كقيل يان يأتي بنتائج معادية للذات كما تشير التناقضات التي تم تدبيرها على مستوى ميزانيات الحكومة الفدرالية وميزانيات الولايات. وهو بالمحصلة أيضا إستيعاد للجدل الحقيقي بين حلول الطبقة العاملة وحلول الحكام.

لا بد من وجود مناقشة لمسألة الهجرة على المستوى الوطني. لكن المكون الذي يعوز دعوة أوباما للعدل هو صوت الطبقة العاملة المناقض المعارض لصوت الحكام. لا بد من التصدي لمحاولة إسكات وإلهاء هذا الصوت بتنشيط العمال لأنفسهم وتوحيد رفاههم العمال والشباب وكبار السن وذلك في سبيل التوسع في رؤيتهم وتفكيرهم بالحلول. يحتاج جدالا وطنيا إلى صوت الطبقة العاملة وعلى العمال وحدهم يتوقف أمر إسماع صوتهم وتطويره كي يغدو صوتا مقروبا.

